



أخبار المركز SCCA News

ديسمبر 2019 - السنة الأولى - العدد الثاني

معالي وزير المالية

الحكومة قدمت تصويماً واضحاً لدعم التحكيم التجاري



معالي وزير العدل

نجاح المركز السعودي للتحكيم التجاري تجربة رائدة



المؤتمر الدولي للمركز السعودي للتحكيم التجاري موعد مع العالم



اتفاقية للتطوير المهني النوعي بين وزارة العدل والمركز السعودي للتحكيم التجاري



أ. ياسين بن خالد خياط

علامة وطنية فارقة

حين نتحدث عن المؤتمر الدولي للتحكيم التجاري في المملكة العربية السعودية، فنحن نتحدث عن إرادة حكومية نافذة، وعن اهتمام دولي رفيع المستوى، وعن واقع وطني يخطط للتغيير، ويصنع مراحلها، ويتفاعل معه.

تتجلى الإرادة الحكومية في المستوى الرفيع من رعايات وحضور أصحاب المعالي، وفي التصويت الحكومي الداعم للتحكيم كما عبر عنه معالي وزير المالية، والذي نقل اللجوء إلى التحكيم من حالة الاستثناء، وجعله حقاً من حقوق الجهات الحكومية، كما نص على ذلك نظام المنافسات الحكومية الجديد.

ويتجلى الاهتمام الدولي في الحشد النخبوي من الأسماء اللامعة من المشاركين والمتحدثين الذين لا يكادون يجتمعون في مكان واحد إلا مرات قليلة على مستوى العالم، والذين عبرت عنهم بوضوح اللجنة الاستشارية للمركز السعودي للتحكيم التجاري، والتي تم الإعلان عنها مؤخراً.

ويتجلى التفاعل الوطني في مئات المشاركين من مختلف القطاعات القانونية وقطاعات الأعمال، كما ينعكس هذا التفاعل في الإقبال الكبير الذي حظي به برنامج الزمالة وبرنامج المنافسات الطلابية، والبرامج الأخرى التي سجلت حضوراً نوعياً ضمن الفعاليات المصاحبة للمؤتمر.

وعاماً بعد عام، يبرز المؤتمر الدولي للتحكيم التجاري، ليكون المظلة الرسمية الداعمة، والوجهة الدولية الجاذبة، والعلامة الوطنية الفارقة لصناعة التحكيم في المملكة العربية السعودية والمنطقة.

رئيس مجلس الإدارة
أ. ياسين بن خالد خياط

الرئيس التنفيذي

د. حامد بن حسن ميرة

للتواصل

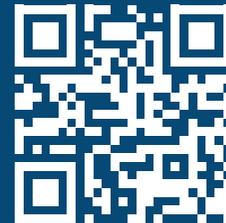
المركز السعودي للتحكيم التجاري

920003625



info@sadr.org

الدور الثامن، مبنى مجلس
الغرف السعودية، 7982 طريق
الملك فهد الفرعي - المؤتمرات،
الرياض 12711 - 4183، المملكة
العربية السعودية



www.sadr.org



المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

موجز العدد

المؤتمر الدولي للمركز السعودي للتحكيم التجاري.. موعد مع العالم

بعد النجاح الاستثنائي الذي حققته النسخة الثانية من المؤتمر الدولي للمركز السعودي للتحكيم التجاري، أصبح المنتصف من شهر أكتوبر موعداً سنوياً "محبوزاً" في أجندة المئات من النخبة في صناعة التحكيم التجاري، وتصاعدت أهمية الرياض على خريطة العواصم الجاذبة لمؤسسات التحكيم العريقة.



اتفاقية تدريب لتعزيز المواءمة بين الجهاز القضائي وبدائل تسوية المنازعات

أبرم المركز السعودي للتحكيم التجاري اتفاقية تعاون مع وزارة العدل ممثلة في مركز التدريب العدلي التابع لها، بهدف تفعيل التعاون الاستراتيجي والتنفيذي بين الطرفين، وتوفير تدريب نوعي يستمر على المدى الطويل وينصّب على الجوانب العملية ذات العلاقة بإجراءات التحكيم وتكامله مع القضاء.

المعيار الذهبي لصناعة التحكيم

من بين عشرات المتحدثين الدوليين الذين اجتمعوا تحت سقف المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري، جاءت الكلمة الرئيسية للمؤتمر لتكون بوصلة عملية تحدث فيها سعادة الأستاذ توبي لاندو عن الأسس القانونية لصناعة التحكيم التجاري الدولي، والمرتكزات التي لا بد أن تتوافر عليها أية ممارسة ناشئة في هذه الصناعة.



فتح باب الانضمام إلى الدفعة الثانية من زمالة التحكيم

في أعقاب الإقبال الواسع على الدفعة الأولى من الزمالة الدولية في التحكيم التجاري، افتتح المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) باب الانضمام إلى الدفعة الثانية من البرنامج التأهيلي الأول من نوعه في السعودية الذي ينظمه المركز بالشراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحكّمين المعتمدين (CIArb).



برنامج تدريبي للمشاركين في منافسة التحكيم الطلابية لإثراء مراحل المنافسة

تُظّم المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) برنامجاً تدريبياً للمشاركين في منافسة التحكيم التجاري الطلابية (SCCA Arabic Moot)، شارك فيه نخبة من الخبراء الدوليين، لإثراء مراحل المنافسة وتعزيز البُعد العملي للدراسة الأكاديمية التي يتلقاها الطالب خلال رحلته الجامعية.





الدكتور. حامد ميرة
الرئيس التنفيذي
المركز السعودي للتحكيم التجاري
D-Hamed Merah
CEO, SCCA

المتحدثون Speakers



السيدة أنا جوبين بريت
الأمين العام
للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ورئيس شعبة
القانون التجاري الدولي
مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية.
Ms. Anna Joubin-Bret
Secretary, UNCITRAL



معالي الأستاذ/محمد بن عبدالله الجदान
وزير المالية
H.E. Mr. Mohamed bin Abdaulh
Al-Jadaan
Minister of Finance



معالي الدكتور / وليد بن محمد الصمغاني
وزير العدل
H.E. Dr. Walid bin Mohammed
Al-Samaani
Minister of Justice



معالي الدكتور / ماجد بن عبد الله القصبي
وزير التجارة والاستثمار
H.E. Dr. Majed bin Abdullah
AlQasabi
Minister of commerce and investment



سعادة د. فهد بن عبدالله الدوسري
مكل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
للشؤون الرقابية
H.E. Dr. Ahmed Abdulkarim
Alkholifey
SAMA Governor



معالي وزير العدل ومعالي وزير المالية يتوسطان المنصة في الجلسة الأولى من مؤتمر المركز.

المؤتمر الدولي للمركز السعودي للتحكيم التجاري

موعدٌ مع العالم

بعد النجاح الاستثنائي الذي حققته النسخة الثانية من المؤتمر الدولي للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA19)، أصبح المنتصف من شهر أكتوبر موعداً سنوياً "مجبوراً" في أجندة المئات من النخبة في صناعة التحكيم التجاري، وتصاعدت أهمية الرياض على خريطة العواصم التي بدأت تستقطب اهتمام المؤسسات التحكيمية الدولية العريقة من شتى أقطار العالم.



مع المركز الدولي لتسوية المنازعات الذراع الدولية لجمعية التحكيم الأمريكية (ICDR-AAA)؛ سعياً من المركز السعودي إلى استقطاب أفضل الشركات الدولية إلى قطاع التحكيم المؤسسي في المملكة، ورَفْده بأفضل المعايير والممارسات المتبعة في هذا المجال.

التوصيات

أعدت توصيات المؤتمر التأكيد على ضرورة الارتقاء بصناعة التحكيم المؤسسي من حيث جودة الإجراءات والمخرجات وتقوية المؤسسات العاملة في القطاع، ودعم التنوع في ممارسات التحكيم وزيادة آفاق مشاركة مختلف الفئات في تطوير صناعة التحكيم.

ودعا المؤتمر إلى الاستجابة للمتطلبات الخاصة ببعض قطاعات الأعمال اعتماداً على المرونة الإجرائية التي تتمتع بها صناعة التحكيم، بما في ذلك تبني قواعد تتفق مع قطاعات الصناعة المالية الإسلامية والمنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وباستخدام التكنولوجيا.

كما أكد على ضرورة تعزيز اللجوء إلى التحكيم من خلال تطوير بيئته التنظيمية والإدارية، وتطوير التعاون بين المؤسسات الإقليمية والدولية بما يعزز الارتقاء بالتحكيم المؤسسي، والإفادة من التكنولوجيا الحديثة في تطوير خدمات التحكيم بما يدعم فعالية الإجراءات وخفض التكاليف.

وأشارت توصيات المؤتمر أيضاً إلى ضرورة احترام موجبات العدالة بين أطراف النزاع والموازنة بين ضمان عدم استغلال إجراءات التحكيم وبين التأثير في سرعتها ومرونتها، وتطوير قدرات العاملين في صناعة التحكيم بما يكفل تعاون الأطراف ذات العلاقة على الارتقاء بالصناعة.

التحكيم: إرادة دولة

في تعليقه على اختتام أعمال المؤتمر الدولي الثاني للتحكيم التجاري (SCCA19)، قال سعادة الأستاذ ياسين بن خالد خياط، رئيس مجلس إدارة المركز السعودي للتحكيم التجاري، إن دعم المملكة العربية السعودية لبيئة بدائل تسوية المنازعات يظهر جلياً على مختلف المستويات التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما يظهر على المستوى الدولي بالمبادرات والمشاركات الفاعلة، والتي كان من آخرها الحضور المتميز في اجتماعات ومناقشات

تكتمل الصورة حين يلتقي مئات الخبراء وصناع القرار والمهتمين بصناعة التحكيم في المملكة العربية السعودية التي تحتل مكانها بين دول مجموعة العشرين، وتزداد الصورة وضوحاً حين يكون على رأس هذا الحضور رفيع المستوى: أصحاب السمو الأمراء، وأصحاب المعالي الوزراء، وممثلي المنظمات الدولية الأبرز وأصحاب السعادة من الخبراء الدوليين الذين تصحبهم أعلام أكثر من 30 دولة تأتي في مقدمتها الدول التي اشتهرت بصفقتها "عواصم التحكيم الدولية" على مدى عقود من الزمن.

SCCA19

يُعد المؤتمر الدولي للمركز السعودي للتحكيم التجاري - الذي اختتم المركز نسخته الثانية مؤخراً - واحداً من أدوات الشراكة والتعاون الدولي بين المركز والمؤسسات المعنية بصناعة التحكيم التجاري حول العالم، لتطوير هذه الصناعة وتمكين أسسها المهنية وقواعدها التنظيمية، وإبراز المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية في هذا الصدد، والتقدم المتحقق في دعمها لبدائل تسوية المنازعات وترسيخ ممارساتها المؤسسية في قطاع الأعمال وبيئة الاستثمار المحلي.

دعم المملكة لصناعة التحكيم تشريعي وقضائي وتنفيذي، على المستوى الوطني والدولي

وجاءت النسخة الثانية من المؤتمر في ثمانين جلسات شهدها الحضور خلال يومين حافلين بالحوار والنقاش وتبادل الأفكار والخبرات مع نخبة من صانعي القرار والمحكمين التجاريين الدوليين والمستشارين القانونيين، وانتهى المؤتمر إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها ترسيخ أسس بدائل تسوية المنازعات وتنويع ممارساتها المتعددة.

وتأتي هذه الفعالية السنوية بتنظيم من المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA)، الأيقونة الوطنية لصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة، وشراكة

التطوير المستمر في المركز السعودي هو "أسلوب عمل دائم" وليس مجرد مبادرات مؤقتة

أظهرتها قطاعات الأعمال من خلال إدراج الشركات الكبرى الوطنية والدولية لشرط التحكيم النموذجي للمركز في عقودها.

وأضاف الدكتور ميرة: إن التطوير المستمر في المركز هو "أسلوب عمل دائم" وليس مجرد مبادرات مؤقتة، فبعد ثلاث سنوات من تأسيس المركز السعودي للتحكيم التجاري، وبعد إطلاق وتشغيل حزمة من الخدمات المتخصصة - التي تعد الأحدث عالمياً في صناعة التحكيم - توجَّح المركز جهوده بإنشاء لجنة استشارية دولية تضم 14 اسماً من نخبة المحكمين الدوليين حول العالم، لتكون هذه اللجنة الداعم الفني، والمستشار الخبير لتطوير كافة أعمال المركز على مستوى الإجراءات والقواعد والخدمات الحالية والمستقبلية.

لجنة القانون التجاري في الأمم المتحدة (أونسيترال) والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الناتجة من الوساطة في أغسطس الماضي إلى جانب 46 دولة.

وأضاف الأستاذ خياط، أن المملكة بفعل إرادتها العازمة على ترسيخ أسس صناعة التحكيم التجاري؛ لم تعد مجرد بيئة صديقة وجاهزة، بل أصبحت بيئة داعمة وجاذبة للتحكيم، بما يتناغم مع تحقيق أهداف برنامج التنمية الشاملة الذي تعيشه المملكة في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز.

عقود في أعوام

"استطاعت صناعة التحكيم في المملكة اختزال عقود طويلة خلال أعوام قليلة".

جاء هذا التعليق على لسان الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري، الدكتور حامد بن حسن ميرة، الذي أكد موضعاً: لقد سار المركز على وقع هذه المسيرة وحظي بعد ثلاث سنوات من عمله بإشادات محايدة أدلت بها مجموعة من مكاتب المحاماة الدولية، والصحافة العالمية المتخصصة، وبثقة عالية



يجتمع على منصة المؤتمر الدولي للمركز السعودي مئات الخبراء وصنّاع القرار لاستعراض آخر التطورات في صناعة التحكيم



اتفاقية للتطوير المهني النوعي بين مركز التحكيم ووزارة العدل للقضاة، وأعضاء النيابة، وكتاب العدل



الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري، والمدير العام
المكلف لمركز التدريب العدلي يوقعان اتفاقية التعاون .

الممارسات في إدارة دعاوى التحكيم من قبل هيئات التحكيم ومؤسسات التحكيم، كما يشمل التعاون إعداد وتقديم الدليل الإرشادي لإجراءات التحكيم الخاص بأصحاب الفضيلة القضاة.

... وتعاون مستمر

وتأتي هذه الاتفاقية امتداداً لسلسلة من ورش العمل التي سبق أن نظمها المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) بالتعاون مع وزارة العدل، وشارك فيها نخبة من الخبراء الدوليين المتخصصين في صناعة التحكيم التجاري، وحضرها طيف واسع من أصحاب الفضيلة القضاة حول المملكة.

ومن المقرر أن تستمر هذه الورش خلال عام 2020 وأن يقوم مركز التدريب العدلي في وزارة العدل بتقديم 12 برنامجاً تدريبياً يحضرها أكثر من 300 قاضي حول المملكة.

ومن شأن إبرام اتفاقية التعاون بين المركزين دعم صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة، وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، المتعلقة بتيسير ممارسة الأعمال، وتسهيل الوصول إلى العدالة، وتوفير بيئة آمنة مشجعة للاستثمار، وتعزيز الثقة في إنفاذ العقود، والحد من تدفق الدعاوى إلى المحاكم، ورفع مستوى الخدمات العدلية والتميز المؤسسي.

بالتزامن مع القفزات النوعية التي تعيشها صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية، تشهد المرافق العدلية مساراً تطويرياً صاعداً لتعزيز المواءمة بين الجهاز القضائي من جهة وبدائل تسوية المنازعات من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، وبعد موافقة كريمة ودعم من وزير العدل السعودي معالي الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أبرم المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) اتفاقية تعاون مع وزارة العدل ممثلة في مركز التدريب العدلي التابع لها، بهدف تفعيل التعاون الاستراتيجي والتنفيذي بين الطرفين، وتوفير تدريب نوعي مستمر على المدى الطويل وينصب على الجوانب العملية ذات العلاقة بإجراءات التحكيم وتكامله مع القضاء.

جاء توقيع هذه الاتفاقية على هامش المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA19) ووقع الاتفاقية نيابة عن المركز السعودي للتحكيم التجاري الدكتور حامد بن حسن ميرة، الرئيس التنفيذي للمركز، ومن طرف مركز التدريب العدلي المهندس ياسر بن محمد السديس، المدير العام المكلف للمركز.

تدريب متخصص ...

وتتضمن الاتفاقية إعداد حقائب تدريبية في التحكيم، موجهة إلى المشمولين باختصاص مركز التدريب العدلي من قضاة وأعضاء نيابة وكتاب عدل وأعوان القضاء والمحامين، على أن تشمل الحقيبة بيان الأطر النظامية المحلية والمقارنات الدولية المتعلقة بالتحكيم ونقل أفضل الممارسات الدولية في هذا السياق، وبيان أوجه الاختلاف بين التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي، ومقومات بناء بيئة جاذبة للتحكيم مع استعراض عدد من حالات الدراسة، وأفضل

شهادات واقتباسات

من المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري

37 متحدثاً وطنياً ودولياً بينهم عدد من الوزراء



المؤتمر الدولي للمركز
السعودي للتحكيم التجاري
SCCA19
International Conference



من أهم ملامح التطور التشريعي في المملكة التشريعات الحاكمة والداعمة للتحكيم بوجود القاعدة النظامية وهي نظام التحكيم، إضافة إلى وجود مراكز مؤسسية تخدم التحكيم سواء كان في المجال التجاري أو غيره، ونجد تجربة المركز السعودي للتحكيم التجاري تجربة رائدة



معالي د. وليد الصمغاني
وزير العدل



نظام المنافسات الحكومية الجديد نقل اللجوء إلى التحكيم من حالة الاستثناء، وجعله حقاً من حقوق الجهات الحكومية، وهذا فيه تصويت واضح من الحكومة على أهمية دفع عجلة التحكيم التجاري، ونحن ندرك أن عدد القضايا لدى المركز لن يأخذ الزخم الحقيقي إلا بعد سنوات طويلة من التأسيس، لأن دورة حصول القضايا من بعد إدراج شرط التحكيم هي دورة طويلة بطبيعتها



معالي أ. محمد الجدعان
وزير المالية



عند نشوء أي نزاع في القطاع المالي يحرص الأطراف على السرعة والتخصص، لذلك يتم تعيين محكمين متخصصين، ويكون الحكم أقرب للتوفيق بينهم ويحظى بثقتهم وهذا يدل على فعالية التحكيم في القطاع المصرفي



سعادة د. فهد الدوسري
وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي



يقوم المركز السعودي للتحكيم التجاري بدور محفز لبيئة الاستثمار من خلال دعم بيئة التحكيم، إضافة إلى نشره لثقافة التحكيم وتطويره وهو دور جدير بالدعم



سعادة د. نبيل المنصور
المستشار القانوني العام لشركة أرامكو السعودية

اعتنت المملكة بما يفوق 200 اتفاقية في إطار عنايتها بالتحكيم، أبرمتها أو أحالت إليها أو نصت على بعض الإجراءات فيها، وهي أول دولة عربية تصدر نظاما خاصا بالتحكيم



فضيلة الشيخ د. عبدالعزيز الناصر
القاضي في محكمة الاستئناف

في نظام التحكيم السعودي مُنحت هيئة التحكيم اختيار إجراءات التحكيم التي تراها، وهذا يعد مصدر ثقة من المُشرِّع، وقلما نجد مثل هذه المواد بهذه القوة وهذه الثقة لدى دول أخرى في المنطقة



سعادة البروفيسور جورج عفاكي
محكم دولي وأستاذ في جامعة باريس

لا بد أن يوضع في الحسبان حيال التحكيم أن الحكم هو العدل والمحمّم هو القاضي لذا لا بد من الالتزام بالمبادئ والإجراءات الأساسية خلال التحكيم



سعادة د. فيليب لوبولانجيه
شريك مؤسس في مكتب لوبولونجيه وشركاه للمحاماة بباريس

التصرف المالي السريع في المؤسسات المالية الإسلامية يجعلها أكثر حاجة إلى التحكيم للاستفادة من عامل السرعة



سعادة أ. عبد العزيز الدحيم
وكيل وزارة التجارة والاستثمار المساعد للأنظمة واللوائح

جئنا إلى المملكة وبدأنا بالتعاون مع المركز السعودي للتحكيم التجاري استشعارا منا بأهمية التدريب والتطوير وأثره في ممارسة التحكيم



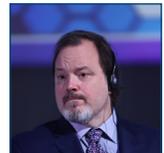
سعادة أ. أنتوني أبراهام
CI Arb المدير العام في المجمع الملكي البريطاني للمحكّمين

نرى بعض الاتجاهات الواعدة للغاية وتشكيل ممارسات راسخة تتماشى مع ما يُتوقَّع من بيئة داعمة للتحكيم، وما زلنا نشارك بشكل نشيط مع القضاء لننطلق بشكل كامل في جميع الجهود المبذولة لجعل التحكيم قصة نجاح



أ. كريستيان ألبرتي
رئيس إدارة تسوية المنازعات في المركز السعودي للتحكيم التجاري

جاء دعم التحكيم في المملكة بخطوات متتالية من خلال عدة أنظمة وقرارات تاريخية جعلت للمملكة موقعا مرموقا على الخارطة الدولية في عالم التحكيم



أ. جيمس مكفيرسون
المستشار الخاص في المركز السعودي للتحكيم التجاري

لقد بُذلت جهود مشكورة للتأكيد على مكان المرأة بين المحكمين، وينبغي أن تدعم هذه الجهود لأنه تنوع يحسن بيئة التحكيم ويعزز جودة نتائجه



سعادة أ. شيان باو

محكم مستقل ووسيط معتمد لدى مركز التسوية الفعالة للمنازعات

تكمُن أهمية جاهزية المحكم في قدرته على التعامل مع قوانين التحكيم المحلية والأجنبية وتطبيقها، وهذا ما يكسبه الخبرة



سعادة د. نائلة عبيد

شريك مؤسس في مكتب عبيد للمحاماة

كما نسعى إلى استقلال المحكمين لا بد من ضمان حياد التقنيات الجديدة، ويمكن التحقق من ذلك بالتجربة فإن نجح فسيكون لذلك أعظم الأثر في تحقيق العدالة



سعادة د. توماس كلاي

محامي ومحكم بمؤسسة كلاي للتحكيم

سرية قضايا التحكيم مهمة للشركات ويتحقق هذا باستخدام التقنية في قضايا التحكيم ما يجعل اللجوء للتحكيم جذابا لقطاع الأعمال



سعادة أ. سيدرك شاو

محامي ومحكم بمؤسسة شاو لتسوية المنازعات

المغزى من التحكيم المرونة في الإجراءات على جميع المستويات، ونتجح إلى امتلاك خبراء في التحكيم وفي نفس الوقت أن يكونوا ملمين بتفاصيل منازعات الصناعة المالية الإسلامية



سعادة د. بلال خان

شريك والرئيس الدولي للتمويل الإسلامي في مؤسسة مكارثي دينج

الهجمات السيبرانية المتعلقة بقضايا التحكيم محدودة حتى الآن، ومع ذلك يجب مجابتهها لأنها تخرق سرية المعلومات وتقوض الثقة بالتحكيم



سعادة أ. سامي طنوس

شريك في مكتب فريشفيلدز للمحاماة

لقد حان الوقت بعد عقود من وضع القوانين والأنظمة والإجراءات ليبحث سبل تحسين بيئة التحكيم وتطوير آلياته لتعزيز اللجوء إليه



سعادة أ. تيموثي كولفين

مستشار قانوني متخصص في القانون التجاري وقانون الشركات

لقد أصبح التحكيم أكثر تعقيدا لتعلقه بأموال بالغة القيمة ما دفع مراكز التحكيم الدولية إلى تطوير خبراء في مجال تقدير التعويضات



سعادة أ. صوفى لام

شريك والرئيس المشارك للتحكيم الدولي بمكتب لاثام وواتكنس للمحاماة

إذا كانت هيئات التحكيم لها سلطة تقديرية واسعة في تقدير التعويض، فهذا يجعل من المفترض أن تكون قادرة على استيعاب طبيعة الأضرار المادية والمعنوية



سعادة د. محمد عبد الرؤوف

شريك ورئيس مجموعة التحكيم في مكتب عبد الرؤوف للمحاماة

لم نر حتى الآن جهدا كبيرا من المهندسين لبحث أبعاد التعويضات في مجال منازعات الإنشاءات وسبب ذلك أن من يتولون تلك القضايا هم غالبا من المتخصصين في القانون



سعادة م. د. نبيل عباس

محكم دولي ورئيس مكتب نبيل عباس للاستشارات الهندسية

المنطق الاقتصادي للدعاوى الجماعية ينطبق على التحكيم، وهذا يقلص الكلفة التي يمكن تقسيمها على المدعين بدلا من تفرد جهة واحدة بتكاليفه



سعادة الأستاذ مارتن فالاسيك

شريك بمكتب نورتون روز فولبرايت للمحاماة بكندا

التشريعات المالية في الشريعة الإسلامية خلقت فرصة ذهبية للسعي في إدماج بعض المفاهيم الشرعية في القانون الموضوعي وتطبيق ذلك عمليا



سعادة د. وليد حجازي

الشريك والمدير لمكتب حجازي للمحاماة



المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

المعيار الذهبي لصناعة التحكيم

من بين عشرات المتحدثين الدوليين الذين اجتمعوا تحت سقف المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري، جاءت الكلمة الرئيسية للمؤتمر لتكون بوصلة عملية تحدث فيها سعادة الأستاذ توبي لاندو، أحد أبرز رموز صناعة التحكيم التجاري على مستوى العالم، عن الأسس القانونية لصناعة التحكيم التجاري الدولي، والمركزات التي لا بد أن تتوافر عليها أية ممارسة ناشئة في هذه الصناعة.

فنظام المغارمة يضع هيئة التحكيم في موضع مختلف عما هي عليه في نظام التمحيص، والنموذج الإنغلوأمريكي فيه حلٌّ لكثير من المعضلات التي تواجه بيئات التحكيم المحلية القائمة على نظام التمحيص، والتي لا تقوم على أساس المساواة والاستماع العادل إلى أطراف النزاع، ولا يتصرف فيها المحكم على أساس محايد.

ويقول لاندو إنه من خلال هذا النموذج، تتصرف هيئة التحكيم على أساس محايد وتناهى بنفسها عن جميع الأطراف، وتلقى حيثيات القضية من المستشار القانوني لكل طرف عبر المرافعة الكتابية ثم الشفاهية، وهو ما يختلف جذريا عن نموذج التحكيم القائم على نظام التمحيص، حيث تعمل هيئة التحكيم على نحو استباقي وتبادر بطرح التساؤلات وتشكل مراحل التحكيم بنفسها.

تناول الأستاذ لاندو هذه المركزات على أساس التوافق الدولي الذي استقرت عليه صناعة التحكيم، والذي يستند في مجمله إلى ثلاث وثائق أساسية تعد المعيار الذهبي لتنظيم هذه الصناعة حول العالم. هذه الوثائق هي: اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، الشهيرة بـ (اتفاقية نيويورك) والصادرة في عام 1958م، وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الصادر في 1985م، وقواعد الأونسيترال للتحكيم الصادرة في 1976م.

وعند ذكر التوافق الدولي حول القواعد الناظمة لصناعة التحكيم، لا بد من الإشارة إلى مستويين اثنين من مستويات هذه الصناعة: الأول منهما يتعلق بالقواعد الهيكلية الأساسية لصناعة التحكيم، والتي تقوم على ما

نموذج «المغارمة» الذي تنأى فيه هيئة التحكيم عن الأطراف، أكثر عدالة من نموذج «التمحيص» الذي تعمل فيه استباقيا وتشكل مراحل التحكيم بنفسها

تقدمه اتفاقية نيويورك وقانون الأونسيترال النموذجي، اللذان يقدمان إطار العمل لأية ممارسة حقيقية ولا يمكن أن تتأسس ممارسة ناجحة في صناعة التحكيم دون التوافق مع مقتضياتهما.

أما المستوى الثاني -بحسب لاندو- فهو الكيفية التي يجري بها التحكيم، فعند النظر إلى الممارسة الدولية المتبعة في هذا الصدد سنكتشف أن عملية التحكيم تجري من خلال النموذج الإنغلوأمريكي، القائم على نظام المغارمة المختلف كليًا عن نظام التمحيص.



- محامي ومحكم مستقل في غرف محاكم إيسكس في لندن
- يُمثّل كمستشار أمام المحكمة الإنجليزية ومحكمة سنغافورة
- وفي عمليات التحكيم الدولي على مستوى العالم
- حاصل على جائزة Legal 500 لـ "المحامي رفيع المستوى في التحكيم الدولي للعام" في 2017

إقبال نوعي على مقاعد البرنامج زمالة التحكيم تستقطب النخبة



صورة جماعية لقيادات المركز والمجمع الملكي البريطاني للمحكمين في حفل تدشين الزمالة من لندن

الجغرافي للمشاركين، شهدت الدفعة تنوعاً مهنياً بين المشاركين، من مستشارين قانونيين وشرعيين ومسؤولين في إدارات العقود وإدارات المشاريع في كبرى الشركات في المملكة.

حامل الزمالة ينضم إلى شبكة من المحكّمين الدوليين تضم 16 ألف عضواً في 130 دولة

ويُعد برنامج الزمالة الدولية في التحكيم التجاري واحداً من أدوات التأهيل المعرفي والمهاري في التحكيم، الذي يقدم باللغتين الإنجليزية والعربية بمستوياته الثلاث للمرة الأولى على مستوى العالم، ويمكن مجتازيه من إحراز عضوية المجمع الملكي البريطاني للمحكّمين والانضمام إلى النخبة من المحكمين الدوليين.

وتتنوع درجة عضوية المجمع البريطاني إلى منتسب وعضو وزميل، طبقاً للمستوى المجتاز من برنامج الزمالة، وتحظى هذه العضوية بالقبول في أكثر من 130 دولة حول العالم. ويتألف برنامج الزمالة الذي أطلقه المركز عبر الموقع

في أعقاب الإقبال الواسع على الدفعة الأولى من البرنامج، أعلن المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) عن فتح باب الانضمام إلى الدفعة الثانية من الزمالة الدولية في التحكيم التجاري، البرنامج التأهيلي الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية الذي ينظمه المركز بالشراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحكّمين المعتمدين (CI Arb).

وانطلق التسجيل في الدفعة الثانية من «زمالة التحكيم» اعتباراً من يوم السبت (30 نوفمبر 2019م) يوافق 3 ربيع الثاني 1441هـ)، فيما ستُعقد البرامج التدريبية في مدن الرياض وجدة والدمام للمسارين العربي والإنجليزي بدءاً من منتصف شهر يناير 2020، وسيتوقف التسجيل عند امتلاء المقاعد المتاحة.

وتأتي هذه الخطوة بعد الإقبال النوعي على الدفعة الأولى من البرنامج وامتلاء مقاعدها في وقت قياسي ومشاركة رموز وقامات مهنية رفيعة ذات صلة ببيئة التحكيم التجاري في المملكة.

وشهدت الدفعة الأولى من «زمالة التحكيم» انضمام 150 مشاركاً من ست مدن في المملكة إضافة إلى مشاركين من عدة دول خارج المملكة. وإلى جانب التنوع



من جولة التدريب الأولى لزمانة التحكيم في مدينة جدة.

الإلكتروني (www.SCCA.CIArb.org) من ثلاثة مستويات، تبدأ من قانون وممارسات وإجراءات التحكيم الدولي، ثم قانون الالتزامات، وأخيراً الأدلة واتخاذ القرار وكتابة الأحكام التحكيمية؛ تستند جميعها إلى الأنظمة واللوائح الدولية المتبعة في صناعة التحكيم المؤسسي، على رأسها القانون النموذجي وقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسيترال)، وأنظمة وقوانين التحكيم الإقليمية والوطنية.

وينفذ البرنامج المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) بوصفه الأيقونة الوطنية لصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة، بشراكة متميزة مع المجمع البريطاني للمحكمين المعتمدين (CIArb) الذي أرسى قواعد البرنامج انطلاقاً من خبرته العريقة في تطوير خدمات بدائل تسوية المنازعات دولياً على مدار أكثر من 100 عام.

وتتراوح مدة المستوى التعليمي الواحد من ثلاثة إلى خمسة أشهر، وتعتمد أساساً على ذاتية المشارك في التلقي والاكْتساب، وتحت الإشراف المباشر من خبراء المركز وخبراء المجمع الملكي البريطاني عبر منصة التعلم الإلكتروني للبرنامج.

وينتهي المستوى التعليمي باختبار لتقييم الحصيلة المعرفية للمشاركين، ويؤهل المشارك للحصول على درجة من درجات عضوية المجمع البريطاني، انتهاءً بالمستوى الثالث الذي يترشح مجتازه إلى اكتساب زمالة المجمع وانضمامه إلى قائمة النخبة من المحكمين الدوليين في مختلف أنحاء العالم.



يؤهل مجتازه للحصول على درجة عضو (MCIArb)

قانون وممارسات وإجراءات التحكيم الدولي

المستوى الأول

قانون الالتزامات (العقد والمسؤولية التقصيرية)

المستوى الثاني



يؤهل مجتازه للحصول على درجة زميل (FCIArb)

الأدلة واتخاذ القرار وكتابة الأحكام

المستوى الثالث

مستويات البرنامج

39 فريقا من 24 جامعة في 18 مدينة تشارك في منافسات التحكيم الطلابية



صورة من حضور البرنامج التدريبي لمنافسة التحكيم الطلابية في مدينة الرياض.

ضمن فعاليات مؤتمره الدولي الثاني، نظّم المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) برنامجا تدريبيا نوعيا للطلاب والطالبات المشاركين في منافسة التحكيم التجاري الطلابية (SCCA Arabic Moot)، شارك فيه نخبة من الخبراء الدوليين، لإثراء مراحل المنافسة وتعزيز البُعد العملي للدراسة الأكاديمية التي يتلقاها الطالب خلال رحلته الجامعية.

في العالم، وقد استضافت كلية القانون في جامعة الأمير سلطان بمدينة الرياض حفل إطلاق البرنامج الذي حضرته وتحدثت فيه نائبة السفير الأمريكي في الرياض السيدة مارتينا سترونغ، بالإضافة إلى استضافة فعاليات

وقد أطلق المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) بالشراكة مع برنامج تطوير القانون التجاري في وزارة التجارة الأمريكية (CLDP) منافسة التحكيم التجاري الطلابية باللغة العربية الأولى من نوعها بهذا الحجم





المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

صناعة المستقبل

منافسة التحكيم التجاري الطلابية (SCCA Arabic Moot) واحدة من المبادرات الأولى من نوعها على مستوى المملكة العربية السعودية، أطلقها المركز السعودي للتحكيم التجاري بهدف الاستثمار في مستقبل صناعة التحكيم التجاري في المملكة، وتنفيذها عبر سلسلة من مذكرات التفاهم مع مجموعة من الجامعات السعودية،

منافسة التحكيم الطلابية مبادرة نوعية تساهم في صناعة مستقبل التحكيم التجاري بالمملكة العربية السعودية والعالم العربي

لتفعيل التعاون الأكاديمي بين الطرفين وتمكين طلبة كليات الشريعة والقانون والأنظمة من خوض تجارب افتراضية في التحكيم التجاري.

ومنذ ابتداء مرحلة التسجيل حتى إغلاقه بنهاية شهر سبتمبر الماضي، لقيت منافسة التحكيم التجاري الطلابية إقبالا واسعا من الجامعات السعودية حول المملكة من المنتظر أن يثري مراحل المنافسة ويعزز البُعد العملي للدراسة الأكاديمية التي يتلقاها الطالب خلال رحلته الجامعية، وقد بلغ عدد الفرق المسجلة في المنافسة 39 فريقا من 24 جامعة في 18 مدينة حول المملكة، يشرف عليهم 68 من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات.

البرنامج التدريبي الخاص الذي امتد ليومين كاملين وقدمه نخبة من أساتذة القانون وخبراء التحكيم الدولي، على رأسهم البروفيسور جورج عفاكي من باريس، والدكتور أحمد أورفلي من تونس، والدكتور القاضي مصطفى عبد الغفار من مصر، كما شارك في التدريب نخبة من الشباب السعوديين والسعوديات المشاركين سابقا في منافسة التحكيم التجاري الدولية (Willem C. Vis Moot).

وحملت جلسات البرنامج التدريبي عدة جولات من التفاعل والنقاش مع طلاب الفرق المشاركة، دارت على أساس تحليل قضية المنافسة وتسلسلها الزمني، وإلقاء الضوء على مرتكزاتها الرئيسية، والمصادر القانونية التي تستند إليها.

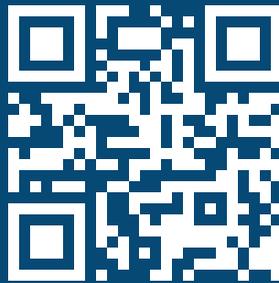
كما حملت جلسات البرنامج تعريفا بقواعد التحكيم لدى المركز السعودي للتحكيم التجاري ونظام التحكيم السعودي في المملكة، لربط طلاب وطالبات الشريعة والقانون والأنظمة بواقع بيئة التحكيم السعودية وربطها بأفضل الممارسات الدولية، إضافة إلى جلسات للتدريب على تطوير الدفوع والحجج واستراتيجيات البحث اللازمة في هذا الصدد.

ومن المنتظر أن تمر النسخة الأولى من المنافسة عبر مراحل زمنية متعددة، تشمل تسليم مذكرة المدعي ومذكرة المدعى عليه، وأسبوع المرافعات الشفهية، ثم إعلان نتائج المنافسة في أواخر شهر مارس 2020.





المركز السعودي التحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration



www.sadr.org